

The following slides are the property of the authors and are provided on this website as a public service.

Please do not copy or redistribute these slides without the written permission of the listed authors.

For more information please contact familyresearch@qf.org.qa

الشرائح التقديمية التالية هي ملكية خاصة بالمؤلفين ، ويتم توفيرها في هذا الموقع كخدمة عامة . يرجى عدم نسخ أو توزيع و إعادة نشر هذه الشرائح دون الحصول على إذن كتابي من المؤلفين المدرجين .

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بـ : familyresearch@qf.org.qa

المؤتمر السنوي لمعهد الدوحة الدولي للأسرة
الأسرة العربية في مرحلة التحوّل : التحديات والقدرة على البقاء
الدوحة 3 – 4 مايو 2015

الحدّ من الإنجاب: إشكاليات ومخاطره
تونس مثالا

إعداد : أ.د صلاح الدين بن فرج
قسم علم الاجتماع
الجامعة التونسية

رأت بعض النخب الجديدة الحاكمة أنه من باب التهور معالجة
سلبيات الماضي بالقطع عاجلا و كليًا مع كل ما يمت إليه بصلة.

فضّلت إعطاء الوقت الكافي لعوامل التغيير الاجتماعي لتعطي
نتائجها وتُنضج الوعي العربي فيكون منطلق الإصلاح
قاعدياً متناسباً هكذا مع الوعي الجماعي.

رأت نخب أخرى أنّ الوقت لا يسمح بمزيد التأخير وعليها
تحمل مسؤولياتها التاريخية والإسراع في تنفيذ الإصلاح
الاجتماعي ومواجهة تركة الماضي عاجلا وبكلّ جرأة وإن
عبر " إسقاط " الإصلاح وفرضه.

-تيار أول يمكن نعته بالمحافظ (وهو الأغلب) خير التريث في تبني مقولة الحداثة بكلّ أبعادها وفضلّ اختيار ما يناسبه منها وبقدر ما يحتاجه الظرف.

-تيار ثاني تحرري ليبرالي (هو الأقلية) أعلن مبكراً تبنيه مقاربة الحداثة في كلّ أبعادها خصوصا منها الثقافية والاجتماعية.

-بالرغم من أهمية الجهود الإصلاحية فإنّ تأثيره الفعلي في الواقع الاجتماعي كان محدودا نظرا للصمود الذي أبداه المحافظون في وجه دعوات التحديث المبكرة.

سارعت دولة الاستقلال برئاسة الزعيم الحبيب بورقيبة واستلهاما
بايديولوجيا الحداثة الغربية ومبادئها إلى اتخاذ إجراءات سريعة وخطيرة
كان الهدف منها مراجعة التوازنات الاجتماعية وإعادة صياغتها وفق
المرجعيات الحداثية المطبقة في الغرب فتمّ :

-إصدار مجلة الأحوال الشخصية في 13 أوت 1956

-حلّ المحاكم الشرعية وتوحيدها في إطار القضاء المدني
وإلغاء التعليم الديني الزيتوني سنة 1958

-إطلاق برنامج وطني يهدف إلى ترشيد السلوك الإنجابي سُمي
"برنامج التنظيم العائلي" سنة 1964

إنّ الهدف الملاحظ من كلّ هذه الخطوات في السنوات الأولى
من الاستقلال هو تجميع كلّ السلطات القضائية والتعليمية
والأسرية في يد الدولة وحدها وإخضاع الديني باعتباره
سلطة مضادة إلى مراقبتها وإشرافها.

لقد فضّل زعماء الاستقلال اعتماد مبدأ "إسقاط" الإصلاح الاجتماعي بواسطة القرار السياسي على الإعداد له وتهيئة الظروف المناسبة لصدوره، وهو ما يبرّرونه بأنّ الوقت لا يسمح بالانتظار.

الملاحظ أنّ قرارات الإصلاح هدّدت مرتكزات حيويّة وأساسيّة في منظومة التواصل والاستقرار الاجتماعيين وأربكت مقوّمات الأمن العاطفي الفردي والجماعي التي أمّنت تاريخياً إعادة إنتاج النظام الاجتماعي التقليدي.

من أهمّ هذه المرتكزات ما تعلّق بمكانة المرأة في المجتمع وخصوصاً منها المسألة الجنسانية.

سياسة الإصلاح نقلت الجنسانية من عالم الغموض إلى مجال "التجربة والتطبيع"
وحولتها إلى شأن إداري موسوم بسمّة أداتيه واصطناعية عوّضت الحبّ الحميمي
بحبّ مُعقّم وتقني مخطّط له مسبقاً.

يمكن الإقرار بنجاح حملة الدعاية السياسيّة الممنهجة لفائدة
هذا البرنامج التي جنّدت لها الدولة كلّ إمكانياتها بما أنّ
النتائج الميدانيّة فاقت كلّ التوقّعات حيث تطوّرت عديد
المؤشرات الديمغرافية إلى مستويات قياسيّة كما يتبيّن ذلك
من خلال الجداول التالية:

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء (محيّنة)

السنوات	1966	1975	1984	1994	2004	2014
ن ولأس	45,1	36,3	32,3	22,7	16,8	-----
م ح /ولاد	51,1	58,6	67,4	71	73,4	-----
مع أ/ أسر	5,19	5,5	5,47	5,15	4.53	4.05
مؤات/خ	7.2	5,8	4.7	2.9	2.02	2.2
0-4س	18.06	16	14.06	11	9.3	-----
59-15	48	50.4	53.6	56.9	64	-----
+60	5.5	5.8	6.7	8.3	9.3	-----
مع س ز 1	ن 20,9 ر 27	ن 22,6 ر 27.1	ن 24,3 ر 28.1	ن 26.6 ر 30.2	ن 29,2 ر 33	----- -----
عدد ع س	4533.3	5588.2	6966.2	8785.4	9910.9	10982
تطن س	3.01	-----	-----	-----	-----	1.03



تطور متوسط حجم الأسرة



المتأمل في هذه النتائج يمكنه الإقرار بأن تونس نجحت بامتياز في كسب رهان الحدّ من الإنجاب وانتقلت بذلك من مرحلة الخصوبة الطبيعيّة غير المراقبة إلى مرحلة التحكم في الإنجاب وتنظيمه ممّا نتج عنه تدنيّ سريع لمؤشرات الخصوبة.

ونتيجة لهذا الانخفاض السريع دخلت تونس بإجماع المختصّين في علم السكان مرحلة "الانتقال الديمغرافي" والتي تُعرف بالـ"فترة الديمغرافية الذهبية".

السؤال المطروح هو : إلى أي مدى استفادت تونس من هذا الإنجاز الديمغرافي وهل أمكن بفضلها تحقيق وعود "الرفاه والسعادة" المعلّقة على هذا البرنامج ؟

تبنّي الحداثة من حيث المبدأ لم ينفذ على ضوء الوفاء التام لأصولها.

-التحمّس لأبعادها الاجتماعية كان أكثر تجليًا وفاق التحمس لكلّ أبعادها الأخرى وهو ما يفسّر التفاوت الهام بين الريادة في مجالات حقوق المرأة والسياسة التعليميّة والديمغرافية وتأخر التحديث في بقية المجالات خصوصاً السياسية والاقتصادية.

-التطبيق المبتور للحداثة أدّى إلى تدمير مقوّمات التوازن الاجتماعي التقليدي ومراكمة أزمات عديدة دون قدرة فعلية على تعويض المنظومة التقليديّة في التكفل بتلك المهام وإرساء منظومة حداثة بديلة.

تشكّل نموذج حكم يشتغل وفق حداثة ذات سرعتين متفاوتتين إلى حدّ التعارض أحيانا إذ نجده متخلفا في الحداثة السياسية.

- فالتطوّر الذي شهده السلوك الإنجابي والذي كان من الممكن أن يمثّل فرصة تاريخيّة للخروج الفعلي من دائرة التخلف تحوّل إلى عامل توتر اجتماعي .

- تزايد فئة طالبي الشغل بحكم تقلص الفئات الدنيا وتزايد عدد كبار السنّ فرض أوضاعا اجتماعيّة غير مسبوقه على الأسرة من ناحية وعلى الدولة من ناحية ثانية.

-ويمكن تفريع الأزمات المترتبة عن ترشيد السلوك الإنجابي إلى ثلاث أزمات كبرى:

1- تحوّل هيكلي في بنيّة الأسرة وتهرّم سكاني يهدّد التوازنات الاجتماعية:

-في ظلّ تدنّي نسب الإنجاب وارتفاع عدد كبار السن يبدو منطقيًا أن تطوّر المكانات داخلها كان على حساب من هم خارج الأسرة الزوجية الجديدة خصوصًا منهم كبار السنّ.

-سياسة الدولة تميّزت بالتراجع المتواصل في وعودها الاجتماعية بحكم عدم قدرتها الفعلية على تحمّل أعباء القطاعات الاجتماعية في ظلّ الأعداد المتزايدة لكبار السن بصورة خاصّة.

هناك "اتفاق ضمني" وإصرار مشترك بين كلّ الفئات الاجتماعية التي ينحدر منها الآباء الشبان اليوم على عدم تجاوز طفلين في الأسرة الواحدة.

-تحوّل هذا الحدّ من الإنجاب في عديد الحالات إلى إمساك عنه من طرف عديد الشبان حديثي العهد بالزواج إمّا بعنوان الظروف الاقتصادية الصعبة للأسرة المشكّلة حديثاً أو أحياناً بدافع أنانيّة جديدة.

-إنّ مخاطر التدنّي الحادّ لنسب الإنجاب وتسارع نسق التهرّم السكاني يهدّد أمن المجتمع واستقراره وقدرته على الإنتاج وخلق الثروة باعتبارها الشروط الأساسية لتحقيق التنمية والتقدّم ومواجهة أعباء الكلفة الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة لكبار السنّ الذين يرتفع عددهم من سنة إلى أخرى.

2- بظالة ضاغطة

-مسار التحديث في تونس في المجال الاقتصادي حافظ على مركزيته الشديدة في مستوى القرار وهرميته الثقيلة في التسيير الإداري بما لا يسمح بتحرير إرادة الفاعلين الاقتصاديين خصوصا في القطاع الخاص القادر على تحقيق تشغيلية عالية.

-إنّ عدم حسم قرار الإصلاحات السياسية والاقتصادية بالتوازي مع إطلاق برنامج التنظيم العائلي فوّت فرصة ذهبية على تونس لكي تستفيد من نتائج حملة الحدّ من الإنجاب والخروج من دائرة الدول المصنّفة كمتخلفة اقتصاديا.

-وجد المجتمع نفسه في حال ازدواجية اغترابية إذ ترفع من جهة قيم الحدائث والتطور والانفتاح ولكنها لا تطبق في كل المجالات بنفس الحزم والثبات.

-انفصال النسق التعليمي عن إنتظارات سوق الشغل وعدم قدرته على مواكبتها زاد في عمق المأزق الخطير الذي آل إليه النموذج التنموي التونسي وهو ما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة بشكل غير مسبق.

-تصدّرت تونس بحسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي حول "الآفاق الاقتصادية العالمية" المنشور بتاريخ 8 أفريل 2014 معدّلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة %16,7 سنة 2013.

الجهات الداخليّة المحرومة والمظلومة من لا عدالة المنوال التنموي هي الأكثر تضرراً من ظاهرة البطالة المتفاقمة بحكم تضخم عدد الشبان فيها وعدم قدرة الإمكانيات التنموية المحليّة المحدودة والمتوفرة في تلك الجهات على استيعابهم.

- انسداد أفق التشغيل أمامهم دفعهم نحو حلول أخرى انتحارية مثل الهجرة غير الشرعية.

- هكذا تحوّلت ظاهرة البطالة إلى مصدر توتر اجتماعي خطير خاصة في صفوف الشباب الحالمين بمستقبل أفضل ولكنهم عايشوا تجربة الإحباط واليأس والإهانة وهي كلّها عوامل ساهمت في تغذية الغضب الشبابي والشعبي الكبيرين والذنان أدّى إلى قيام الثورة سنة 2011.

3- عجز متفاقم لصناديق الضمان الاجتماعي

- تعتبر أزمة صناديق الضمان الاجتماعي من أخطر مضاعفات التفاعل بين أزمتي التهرّم السكاني السريع ووضع البطالة المتزايدة في صفوف الشباب.

- توازن هذا النظام التوزيعي وتواصله مشروط بالنجاح في معادلة ضمان تعويض مصاريف المنح والجرّيات المسندة إلى المتقاعدين عبر توسيع قاعدة النظام ليشمل أوسع الفئات العاملة إضافة إلى حركيّة انتداب المؤهلين الجدد لسوق الشغل.

أوضاع المستفيدين تتأثر بانخراط توازنات هذه الصناديق أمام الفشل في معالجة تزايد أعداد كبار السنّ والمتقاعدين وتناقص عدد المشتركين الممولين في ظلّ البطالة المستفحلة في صفوف الشباب.

-تضاعف عدد المنتفعين بجراية تقاعد في القطاع العمومي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2005 أكثر من مرتين في حين أنّ عدد المنخرطين الناشطين لم يرتفع في نفس الفترة إلاّ بحوالي 50%.

- ارتفعت فئة الـ60 سنة فما فوق من 9,1 % سنة 1990 إلى 9,7% سنة 2008

ارتفع مؤمل الحياة عند الولادة من 70,3 سنة 1990 إلى 74,3 سنة
2008

- ونتيجة لهذه العوامل وانسداد أفق التشغيل من ناحية ثانية
انخفض المؤشر الديمغرافي الذي تقوم عليه معادلة الإنفاق
والمداخيل الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي **من 5**
ممولين لجرارية تقاعد واحد سنة 1990 إلى 3,1 سنة
2008 في القطاع العام ومن 6,2 إلى 4,9 في القطاع
الخاص بالنسبة لنفس الفترة

- وبالرغم من التغييرات الجذرية التي عصفت بالنظام السياسي
في تونس منذ أربع سنوات فإنّ المعطيات المسجلة حديثا لم
تثبت تحسّنا ملموسا

نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2014 جاءت لتؤكد بطء وتيرة النمو العام للسكان بـ 1,3% واستقرار المؤشر التآلفي للخصوبة في % 2,2 وبلوغ معدّل البطالة نسبة 15,2% خلال الثلاثي الأول لسنة 2014 مع ارتفاع متزايد لعدد المتقاعدين

-التوقعات تشير الى تراجع أكثر لعدد الممولين لجزايات التقاعد من **3,1 نشيط سنة 2008 إلى 1,4 سنة 2030** بحسب بعض الدراسات.

-هذه الصعوبات تهدد بإسقاط كامل المنظومة الاجتماعية إذا لم يقع تلافى الإخلال في أقرب الآجال.

-الفئات الاجتماعية المهددة هي تلك الأكثر هشاشة خصوصا كبار السن من ذوي الدخل المحدود والأرامل والأيتام وغيرهم من الفئات الضعيفة.

الحلّ يتطلّب الحسم في بعض القضايا الخطيرة

-البحث عن إجابة سياسيّة عادلة ومنصفة للسؤال الدقيق الذي يطرحه ممّولوا الصناديق الاجتماعية الحاليين، أي الشباب المنتدب حديثا للعمل والقائل:

- لماذا ندفع كلفة اختيارات سياسيّة لم نشارك في اتخاذها كسياسة الحدّ من الإنجاب التي أدّت إلى التهرّم السكاني الحالي وتزايد أعداد المتقاعدين؟

- ما هو وجه الإنصاف في تحمّل ثلاثة نشطاء منهم حاليا في إطار النظام التشاركي لجراية متقاعد في حين أن 5 من آبائهم كانوا يمّولون جراية واحدة؟ علما وأنّ هذا المؤشر يتجه نحو مزيد الانخفاض.

هذا الطرح وإن بدا أنه يهدّد مقوّمات الترابط بين الأجيال الذي تأسست عليه فلسفة التضامن الاجتماعي فإنّه مع ذلك يحوز على قدر من المشروعية بحسب الشباب الذي استمعنا إليه.

- ما هو موقف الطبقة السياسيّة بعد الثورة من كلّ هذه القضايا الخطيرة. هل استشعرت بها؟ هل أعدّت بدائل لمواجهةها؟

- بالنظر إلى برامج الأحزاب الثلاث المتنافسة لاحظنا غيابا كليّا للطرح المتعلّق بالمسألة السكانيّة على خطورتها ذلك أنّ تفحصنا لهذه البرامج لم يمكّننا من العثور على أيّ تشخيص لانعكاسات المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية الخطيرة. فلا تراجع نسب النمو الديمغرافي بشكل حادّ ولا التأخّر في سن الزواج، ولا تبعات التهرّم السكاني المتزايد قد حازت على اهتمام الأحزاب.

حاولت جميعها معالجة بعض النتائج السلبية لهذه السياسات على هامش تناولها للأزمة الماليّة للصناديق الاجتماعيّة

- حان الوقت للتقييم العقلاني لهذه السياسة الديمغرافية واتخاذ الإجراءات الحاسمة للاستفادة **في حدود الوقت المتبقي** - من نتائج سياسة الحدّ من الإنجاب والتمثلات الإيجابية للزواج.

- البحث عن الحلول الكفيلة لتدارك القطيعة بين الأجيال عبر دعم الحسّ التضامني بينها على أساس العدالة والإنصاف في تحمل الكلفة الاجتماعيّة للسياسات المنتهجة حتى نتجنب المخاطر التي آلت إليها أسرة الحداثة الثانية في الغرب المصنّع.

شكرا على المتابعة